لجميع افراد الشيء فهو عند المنطقيين ويبقى من الاسماء ما لا يتميز بما ذكره
المصنف من الخواص كحتى اضرب وبعض اسماء الافعال كنزال
ودراك والتعريف بالحد اتم فائدة واكثر تحقيقا لكنه
اصعب تناولا وكانه لهذا اعدل عن الحد الى الخاصة لان
التعريف بها اسهل واقرب تناولا واوجده كلمة دلت على معنى
في نفسها ولم تقترن باحد الازمنة الثلاثة اي كلمة ذات
دلالة بحسب الوضع على معنى وقد عرفت معناه بنفسها
بان لا تحتاج في الدلالة عليه الى ذكر متعلق بخصوص بان
لا يتوقف فهم معناها عليه فخرج الحرف لاحتياجه اليه
والحال ان تلك الكلمة الدالة غير مقترن معناها مطلقا
باحد الازمنة الثلاثة بان لم يجعل الواضع احدها بخصوصه
جزء معناها فخرج الفعل لان احدها جزء معناها ولا يخرج
ذو لعدم الاحتياج في فهم معناه منه الى متعلق بخصوص
ولا اسم الفاعل المستعمل في زمان لان الواضع لم يجعله جزءا
معناه وما وضع تارة لمعنى اسمي وتارة لغيره كيزيد ويشكر
علمين فهو اسم باعتبار غير اسم باعتبار الا انه يشكل باسم الفعل
وعسى وحبذا وضحناه في غير الكتاب وخواص الاسم كثيرة [illegible]
منها الالف الناطقة وكونه تمييزا او حالا ومستثنى ومستثنى
منه ومفعولا وموصوفا وموكدا ومصغرا ومعطوف بيان
ومضمرا ومرجعا له ومصغرا ومنسوبا ومنصرفا وغير
ومبتدا ومنادى ومرخما ومثنى ومجموعا لذاته والاسناد
اليه اي الحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة يعني الكون
شيئا اسند اليه والحاصل ان المسند اليه لا يكون الا اسما
بمعنى ان الاسم المستعمل في المعنى الاصلي يكون مسندا
اليه في الكلام دون الفعل والحرف المستعملين فيه الا انه
اقتصر

بها تحصلت الاضافة اي اضافة الفعل الى ما بعدها المقتضية
للاعراب واعترض بانه غير مانع لصدقه ايضا بغيره كالاسناد وذات
الفاعل والمركب من الثلاثة او اثنين منها واجيب بان الباء
للسببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول
المعاني المقتضية على ما ذكر وبذلك ايضا يجاب عما قيل
ان محدث المعاني المقتضية على ما ذكر وكذلك ايضا للاعراب
هو المتكلم والله تعالى وما يتوقف على العامل والاسناد
وذات الفاعل ونحوها ايضا من الاسباب فان اراد
بحصول المعنى به كونه محدثا فلا يصدق على العامل
وان اراد توقفه عليه وواسطته فيه فغير العامل ايضا
كذلك فلا يكون التعريف مانعا واحسن ما قيل في الجواب
عن ذلك ما تقدم من ان المراد ما يسمى سببا له في عرفهم وذا ليس
الا العامل والباء في شروط لا يقال لا انثنا ولا التعريف العامل
الزائد كالباء في بحسبك زيد لانا نقول بل ثبتنا وله لان الباء
المذكورة حصل بها كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة
كذا اجاب به العصام وقال فقد غفل من قال لم يثبتا لخروجه
لقلته واعلم ان التعريف المذكور غير متناول لعامل الفعل
المعوج لان المقتضي للاعراب لا يوجد في الفعل وحينئذ يرد ان
تعريف الاعراب غير جامع لعدم تناوله لاعراب الفعل والنهج
وقد يقال ان قلنا ان اعراب الفعل بطريق الاصالة لتعاور
عليه معاني يحتاج في تمييزها الى الاعراب كالاسم كما هو احد
المذهبين في ذلك جاز ان يكون هذا الحد لمطلق العامل
سواء عامل الاسم وعامل الفعل وحينئذ فالمعنى المقتضي
للاعراب المراد به اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة
وغيرها ليشمل المعنى الذي يكون في الفعل كالرفع عن كل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)